# موقف الحكومة البريطانية من تطورات الصراع العربي الإسرائيلي تموز - كانون الأول ١٩٨١.

م.م.أسعد سعدون عبد العالي
أ.د.إبراهيم فنجان الإمارة
جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ.

**خلاصة البحث**:

يتناول هذا البحث موقف الحكومة البريطانية من تطورات النزاع في النصف الثاني من سنة ١٩٨١ ، لاسيما موقفها من مشروع السلام الذي طرحه الأمير فهد، وموقفها من طلب الإدارة الأمريكية مشاركة قوات بلادها في القوة متعددة الجنسيات والمراقبين في سيناء، فضلاً عن موقفها من قرار حكومة حزب الليكود الإسرائيلية، القاضي بضم مرتفعات الجولان إلى (إسرائيل).

**الكلمات المفتاحية: الحكومة البريطانية، مرتفعات الجولان، القوة متعددة الجنسيات، الأمير فهد.**

# The Position of the British Government towards the Developments of the Arab-Israeli Conflict July - December 1981

Asst. Lect. Asaad Saadoun Abdelali
**Prof. Dr.** Ibrahim Finjan Al. Emara
University of Basrah : College of Education for Human Sciences , Department of History.

**Abstract**

The second half of 1981 witnessed important developments in the Arab-Israeli conflict. The British government had a position on these developments. In particular, its position on the peace project which was put by the Prince Fahd, and on the other side its position of the US administration's request for the participation of its troops in the multinational force and observers in Sinai. As well as its position on the decision of the government of the Israeli Likud party, which included the annexation of the Golan Heights to Israel.

**Keywords: British Government, Golan Heights, Multinational Force, Prince Fahd**

**المقدمة**

يعد الصراع العربي الإسرائيلي حلقة مهمة من حلقات مسلسل الصراع العالمي المعاصر وأحد الميادين المهمة بين الدول العظمى، لاسيما خلال النصف الثاني من سنة ١٩٨١، إذ شهدت هذه الفترة تطورات وأحداث مهمة في منطقة الشرق الأوسط، دفعت بالحكومة البريطانية إلى اتخاذ قرارات ومواقف من هذه التطورات، حرص من خلالها القائمون على صياغة السياسة الخارجية البريطانية على اتباع سياسة متوازنة بين طرفي الصراع في تلك الفترة، وقد بدت الحكومة البريطانية في بعض قراراتها ومواقفها من تطورات هذا الصراع أقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أي جهة أخرى، على الرغم من الانتقادات والاحتجاجات التي وجهتها الحكومة البريطانية إلى (إسرائيل) الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لبعض تصرفاتها، التي عُدت خرقاً لمبادئ القانون الدولي.

**١- الحكومة البريطانية ومشروع الأمير فهد[١] للسلام ١٩٨١.**

استمرت الأعمال الحربية بين القوات الإسرائيلية وفصائل المقاومة الفلسطينية، وتصاعدت وتيرتها على الأراضي العربية لاسيما على الأراضي اللبنانية. وبحلول السابع عشر من تموز ١٩٨١ شنت الطائرات الإسرائيلية هجوماً مكثفاً على منطقة الفاكهاني في بيروت الغربية، حيث توجد مقرات ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، وردت الفصائل الفلسطينية بمزيد من القصف لمناطق شمال (إسرائيل)[٢].

نتيجة لهذه التطورات ولتصاعد وتيرة القتال بين الطرفين سارعت الإدارة الأمريكية إلى إرسال مبعوثها الخاص لمنطقة الشرق الأوسط فيليب حبيب (Philip Habib)[٣]، من أجل التوسط لوقف إطلاق النار . وبعد جهود مضنية بذلها حبيب وبمساندة بعض الأطراف العربية استطاع التوصل إلى تفاهم، عبر صيغة اتفاق غير مكتوب بين الأطراف المتحاربة لوقف إطلاق النار، وبذلك تكون الأزمة التي أطلق عليها بأزمة الصواريخ السورية[٤] قد انتهت بهذا التفاهم[٥].

حاولت المملكة العربية السعودية استغلال حالة التهدئة التي سيطرت على المنطقة، نتيجة للاتفاق الذي تم التوصل اليه، فسارعت في ٨ آب ١٩٨١ إلى طرح مشروع من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، عرف باسم مشروع فهد للسلام في الشرق الاوسط نسبة إلى اسم الأمير فهد بن عبد العزيز تضمن المشروع عدة نقاط أكدت على ضرورة إيجاد حل لهذا الصراع[٦].

ومن الجدير بالذكر أن مشروع فهد للسلام قد واجه ردود أفعال متباينة، لاسيما من الدول العربية فقد اختلفت مواقف الدول العربية بين مؤيد ومشكك ورافض[٧]، ووصل هذا التباين إلى حد انقسام أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية نفسها بين مؤيد ومعارض لهذا المشروع[٨].

أما (إسرائيل) فقد رفضت هذا المشروع، إذ عده مناحيم بيغن ( Menachem Begin)[٩] خطراً على دولة (إسرائيل)، فقد أشار المشروع إلى إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس الشرقية فضلاً عن تأكيد حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، لذلك أدانت (إسرائيل) المشروع.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية قد رحبت بحذر بالمشروع، إذ امتدحه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan)[١٠]، على الرغم من تباين الآراء في داخل الإدارة الأمريكية حول دعم المشروع من عدمه[١١].

ولعل ترحيب الرئيس الأمريكي ريغان بالمشروع السعودي جاء بسبب تضمن المشروع على اعتراف ضمني للمملكة العربية السعودية ب(إسرائيل)، ولما تمثله المملكة العربية السعودية من سوق جيدة للسلع التجارية الأمريكية لاسيما صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية.

وفي ضوء ما تقدم تابعت الحكومة البريطانية التطورات التي شهدها الصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة، عبر مناقشتها في مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٣ تموز ١٩٨١، إذ عد وزير الخارجية البريطاني اللورد بيتر كارينغتون (Lord Peter Carrington)[١٢] استمرار الأعمال العدائية بين (إسرائيل) والفصائل الفلسطينية في لبنان مدعاة للقلق من خطر تفاقم هذه الأعمال، وأكد على ضرورة التوصل لإيجاد حل لوقف إطلاق النار بين الطرفين في ظل المساعي التي تقودها هيئة الأمم المتحدة لاسيما مجلس الأمن الدولي. وأشار كارينغتون إلى التبريرات التي ساقها المسؤولون الإسرائيليون حول استمرار القصف الجوي الإسرائيلي لجنوب لبنان، بأنه إجراء وقائي ضد تكديس منظمة التحرير الفلسطينية السلاح على الأراضي اللبنانية وأن هذا القصف سيستمر طالما استمرت المنظمة بتكديس الأسلحة هناك[١٣].

وقد تطرق كارينغتون خلال الاجتماع إلى استمرار الدعم الأمريكي (لإسرائيل)، وقلقه من امكانية طرح مشروع قرار لبناني على أعضاء مجلس الأمن الدولي حول فرض عقوبات تطال (إسرائيل) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة نتيجة أعمالها العدوانية على الأراضي اللبنانية، الذي ستجابهه الولايات المتحدة الأمريكية بالنقض، الأمر الذي يجعل الحكومة البريطانية في موقف حرج، فهي لا تدعم العقوبات وتعدها أداة غير فعالة في هكذا مواقف. وفي نفس الوقت تخشى من تصدع علاقاتها مع الدول العربية بسبب عدم دعمها للعقوبات، لذلك أكد كارينغتون على ضرورة البحث عن حل للأزمة بعيداً عن خيار العقوبات[١٤].

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تخشى من تطبيق العقوبات في مجلس الأمن الدولي على (إسرائيل) لما لها من تبعات سلبية على علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن الأخيرة سترفض هذه العقوبات بالفيتو، الأمر الذي سيدفع بالحكومة البريطانية بأن تكون على مفترق طرق ما بين تعرض تحالفها مع للولايات المتحدة الأمريكية للضرر، وما بين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط لاسيما المصالح الاقتصادية، وبالتالي ستفضل الحكومة البريطانية الاستمرار في تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أيدت الحكومة البريطانية مشروع الأمير فهد للسلام، وكان وزير الخارجية اللورد كارينغتون قد عبر عن ترحيبه بالمشروع الذي طرحته المملكة العربية السعودية من أجل التوصل لتسوية عادلة للصراع العربي الإسرائيلي. وقد كرر في أكثر من مناسبة دعم حكومته لهذا المشروع، عاده أساساً

ايجابياً سليماً لتحقيق التسوية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط. في حين جاء ترحيب رئيسة الحكومة البريطانية مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher)[١٥] مقروناً بالحذر من المشروع الذي طرحته المملكة العربية السعودية للسلام، لكنها ركزت على مسألة الاعتراف السعودي ب(إسرائيل) وحقها في العيش بسلام كباقي دول المنطقة[١٦].

لم يكن هدف الحكومة البريطانية من تأييدها للمشروع، لكسب رضا دول الخليج والمملكة العربية السعودية كونها صاحبه المشروع فحسب، بل لكون المشروع قد لاقى ترحيباً، وإن كان حذراً من قبل الرئيس الأمريكي ريغان، على الرغم من أن المشروع قد تضمن مواداً تجاوزت المواد الواردة في قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لسنة ١٩٦٧في عدد من المواطن[١٧]، لاسيما في الدعوة إلى عودة جميع الأراضي العربية، وتفكيك المستوطنات، وفي الإشارة إلى حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية بدلاً من مجرد تسوية عادلة للاجئين[١٨].

من هنا يمكن ملاحظة التوافق في الرؤى بين تاتشر وريغان حول مشروع الأمير فهد للسلام، على الرغم من تأييدهما الحذر للمشروع واختلاف بعض أعضاء إدارتيهما بين الترحيب والدعم للمشروع من عدمه، ففي الوقت الذي عبر فيه وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون عن تأييده لمشروع الأمير فهد للسلام، وعده فرصة أساسية لتحقيق التسوية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط، عارضه وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ (Alexander Haig)[١٩]، واصفاً إياه ،خلال لقائه بالأمير فهد بن عبد العزيز في اسبانيا أوائل شهر أيلول ١٩٨١ بأنه لا يتعدى كونه إعادة صياغة للموقف العربي غير القابل للتفاوض، باستثناء تعبير غامض ومتردد عن حق جميع الدول في العيش بسلام وأمان، وأنه يفتقر لأسلوب التفاوض المباشر مع (إسرائيل)[٢٠].

وكان قلق تاتشر المتزايد من امكانية توسيع الاتحاد السوفيتي لنفوذه في المنطقة، واستغلاله لحالة عدم الرضا التي تعيشها بعض الأنظمة العربية من الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية جراء مواقفها المؤيدة (لإسرائيل) في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، قد عزز من تأييد تاتشر لمشروع الأمير فهد[٢١].

وخلال زيارة الأمير فهد بن عبد العزيز إلى لندن ولقائه برئيسة الوزراء البريطانية تاتشر في ١٨ أيلول ١٩٨١[٢٢]، أعربت الأخيرة عن دعمها لإتمام صفقة شراء المملكة العربية السعودية لطائرات الأواكس (AWACS)[٢٣] الأمريكية الصنع لما لها من أهمية في توفير الحماية اللازمة لأجواء المنطقة[٢٤]، لاسيما بعد الهجوم الجوي الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي الذي سلكت من خلاله الطائرات الإسرائيلية المهاجمة الأراضي السعودية من دون أن تكشفها الدفاعات السعودية، وبالتالي كان لهذه الصفقة أهمية كبيرة في تأمين حماية المصالح الغربية وحقول النفط في المنطقة[٢٥]. وكانت رئيسة الحكومة البريطانية قد أبدت استعداد بلادها لتزويد المملكة العربية السعودية بمنظومة المراقبة من نوع نمرود (Nimrod) البريطانية الصنع في حال أخفقت إدارة الرئيس الأمريكي ريغان في إقناع الكونغرس على إتمام صفقة بيع طائرات الأواكس إلى المملكة العربية السعودية[٢٦].

وفي أعقاب محادثاتها مع ولي العهد السعودي الأمير فهد، كتبت مارغريت تاتشر رسالة إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، أخبرته من خلالها بالمحادثات التي تمت بينها وبين الأمير السعودي، وحالة الإحباط والعزلة التي بدأت تتسلل إلى التفكير العربي المعتدل لاسيما المملكة العربية السعودية، من جراء انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ودفاعها عنها في عدة مواقف في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن حالة الشعور العربي بأن الدول الغربية قد أهملت القضية الفلسطينية التي تمثل محور الصراع العربي الإسرائيلي وقضية العرب الأساسية. وقد حرصت تاتشر على إظهار دعمها الكامل لإتمام صفقة بيع الطائرات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية لما له من أثر ايجابي على العلاقات الأمريكية مع الدول العربية المعتدلة، وحذرت تاتشر من خلال الرسالة إن عدم الموافقة على إتمام الصفقة ستكون له تداعيات خطيرة على المصالح الغربية في المنطقة[٢٧].

وفي إطار عضويتها في المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC)[٢٨]، شاركت الحكومة البريطانية دول المجموعة في تأييدها لمشروع الأمير فهد للسلام، وذلك خلال اجتماع وزراء خارجية دول المجموعة في لندن ١٣ تشرين الأول ١٩٨١، إذ أعلن وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون الذي كان رئيساً لمجلس دول المجموعة الأوربية، أنه سيقوم بزيارة المملكة العربية السعودية خلال الشهر التالي من أجل إجراء مباحثات مع المسؤولين السعوديين بشأن مشروعهم للسلام في الشرق الأوسط[٢٩].

وبعد سلسلة من المباحثات واللقاءات بين مسؤولي كل من الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، نجحت تاتشر في دفع الموقف الأمريكي من مشروع الأمير فهد للسلام من مرحلة التأييد المصحوب بالحذر إلى مرحلة التأييد التام للمشروع، ففي ٢٩ تشرين الأول ١٩٨١ أعلن الرئيس الأمريكي ريغان تأييده التام لمشروع الأمير فهد للسلام[٣٠]، في أعقاب تصويت الكونغرس الأمريكي بالموافقة على بيع طائرات الأواكس إلى المملكة العربية السعودية، في ظل معارضة شديدة من قبل الحكومة الإسرائيلية وجماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف هذه الصفقة[٣١].

وبعثت تاتشر برسالة إلى الرئيس الأمريكي ريغان في ٣١ تشرين الأول ١٩٨١، هنئته فيها على نتيجة التصويت في الكونغرس الأمريكي لصالح عملية إتمام صفقة بيع طائرات الأواكس إلى المملكة العربية السعودية، لما لها من آثار إيجابية في المنطقة والاسهام في خلق توازن في القوى، وتأمين حماية مستمرة لآبار النفط السعودية والخليجية وللمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط[٣٢].

من هنا يمكن القول أن رئيسة الحكومة البريطانية نجحت في إقناع الرئيس الأمريكي ريغان على إتمام صفقة بيع طائرات الأواكس إلى المملكة العربية السعودية؛ لأنها كانت ترى أنه من الضروري دعم القوى العربية المعتدلة في المنطقة، في ظل استمرار توسع نفوذ الاتحاد السوفيتي هناك، وأن إتمام عملية البيع سيساهم في تعزيز النفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط على حساب النفوذ السوفيتي، ويدعم المصالح الاقتصادية والتجارية الغربية مع دول المنطقة لاسيما الخليجية منها، على الرغم من المعارضة الشديدة التي أظهرتها الحكومة الإسرائيلية لعرقلة إتمام هذه الصفقة.

جددت رئيسة الحكومة البريطانية دعم حكومتها لمشروع الأمير فهد للسلام في ٩ تشرين الثاني ١٩٨١، لاسيما وأنه تضمن في الفقرة السابعة منه حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، في إشارة منها إلى اعتراف المملكة العربية السعودية ب(إسرائيل)، الذي يعد تطوراً كبيراً في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت تاتشر قد عبرت عن سعادتها بمشروع السلام السعودي[٣٣].

وخلال زيارته للمملكة العربية السعودية – بوصفه رئيساً لدول المجموعة الأوربية في ٤ تشرين الثاني ١٩٨١، أثنى وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون على مشروع الأمير فهد للسلام في الشرق الأوسط، وطرح إمكانية التوفيق بين المشروع السعودي وبيان البندقية الذي أصدرته مجموعة الدول الأوربية في السنة الماضية، ليتسنى اعتمادهما أساسا لمفاوضات جديدة[٣٤]. وقد انتقد وزير الخارجية البريطاني اتفاقية كامب ديفيد، بسبب عدم نجاحها في التعامل مع حق تقرير المصير الفلسطيني، وأنها قد فقدت تأثيرها[٣٥].

وكانت التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية البريطاني، بشأن دعم حكومته لمشروع السلام السعودي ووضعه مع بيان البندقية كأساس للتفاوض بعد فشل اتفاقية كامب ديفيد، قد أثارت احتجاج وزير الخارجية الأمريكي هيغ، الأمر الذي دفعه لتقديم احتجاج رسمي إلى الحكومة البريطانية، ووصفه لوزير الخارجية البريطاني كارينغتون بأنه رجل منافق[٣٦].

وقد خيمت أجواء التباين على المواقف العربية من طرح مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز للسلام في الشرق الأوسط، لاسيما الموقف الفلسطيني الذي تباينت ردود أفعال أغلب فصائله بين الرفض للمشروع كونه يحمل بين طياته اعترافاً ب(إسرائيل)، وبين الترحيب به من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات[٣٧]،الذي يبدو أنه لم يكن مقتنعاً بالمشروع بقدر ما كان يتفادى التصادم مع المملكة العربية السعودية فيما لو رفضه بشكل صريح[٣٨].

وفي القمة العربية الثانية عشرة، التي عقدت بمدينة فاس المغربية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨١[٣٩]، بقيت الخلافات هي السمة البارزة في ظل غياب عدد من الزعماء والقادة العرب، وانقسام فصائل المقاومة الفلسطينية حول المشروع السعودي، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى تعليق أعمال القمة، وفشل مشروع الأمير فهد للسلام في منطقة الشرق الأوسط[٤٠].

**٢- مشاركة الحكومة البريطانية في القوة متعددة الجنسيات والمراقبين في سيناء (MFO)[٤١].**

بعث الرئيس الأمريكي ريغان برسالة إلى رئيسة الحكومة البريطانية تاتشر في ١ تشرين الأول١٩٨١، طالباً منها مشاركة القوات المسلحة البريطانية في تشكيل القوة متعددة الجنسيات في سيناء، من أجل ضمان استكمال تطبيق معاهدة السلام بين مصر و(إسرائيل)، ومراقبة انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء في الموعد الذي كان محدداً له في ٢٠ آذار ١٩٨٢[٤٢].

وكانت الحكومة البريطانية مترددة في مشاركة قواتها في تشكيل القوة متعددة الجنسيات في سيناء، لاعتقادها أن هذه المشاركة من شأنها أن تعرض علاقاتها مع العالم العربي للخطر، لاسيما في ظل الإرث الذي خلفته مشاركتها السابقة بإصدار وعد بلفور، والمشاركة بقوات بريطانية في فلسطين، التي

كان لها آثار سلبية على العلاقات البريطانية مع العالم العربي، لاسيما بعد سؤال تاتشر للأمير فهد بن عبد العزيز في أثناء زيارته الأخيرة إلى لندن، عن ردود الأفعال العربية إذا ما وافقت الحكومة البريطانية على مشاركة قواتها العسكرية في القوة متعددة الجنسيات في سيناء، ورده أن الموافقة البريطانية على المشاركة في هذه القوة من شأنها أن تضر بالمصالح البريطانية في المنطقة، وأن هذه المشاركة سيكون لها تداعيات خطيرة على المصالح التجارية البريطانية مع الدول العربية، التي ترتبط معها بعلاقات تجارية كبيرة في ظل ارتفاع معدلات البطالة في بريطانيا(٤٣).

وقد كان وزير الخارجية اللورد كارينغتون من أشد المعارضين في الحكومة لمشاركة القوات البريطانية في هذه القوة، لما لها من آثار سلبية على العلاقات البريطانية العربية، الأمر الذي عرضه لحملة من الانتقادات من الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، لاسيما من وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ(٤٤).

وقد مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً على الحكومة البريطانية من أجل الموافقة على إرسال قوات بريطانية للمشاركة في القوات متعددة الجنسيات في سيناء، فخلال تشييع جنازة السادات، الذي اغتيل في ٦ تشرين الأول ١٩٨١ خيمت أجواءٌ من التوتر على الحديث الذي دار بين وزير الخارجية الأمريكي هيغ ووزير الخارجية البريطاني كارينغتون، بسبب رفض الأخير مشاركة قوات بلاده في القوة متعددة الجنسيات في سيناء، وكان هيغ قد برر لتاتشر ضرورة مشاركة القوات البريطانية في القوة متعددة الجنسيات، بأن عدم المشاركة من شأنه أن يعرض معاهدة السلام بين مصر و(إسرائيل) إلى الانهيار، لاسيما بعد اغتيال الرئيس المصري السادات، ومن ثم لن تكون هناك أي فائدة من مشروع الأمير فهد للسلام ولا من بيان البندقية، وأكد إن على بريطانيا والدول الأوربية ككل دعم اتفاقية كامب ديفيد(٤٥).

وجاءت حادثة اغتيال الرئيس المصري السادات في ٦ تشرين الأول ١٩٨١، خلال حضوره الاستعراض العسكري لإحياء الذكرى السنوية للحرب العربية الإسرائيلية وتحرير سيناء سنة ١٩٧٣(٤٦)، لتعطي زخماً لموقف رئيسة الحكومة البريطانية بعدم مشاركة القوات البريطانية في القوة متعددة الجنسيات، في ظل مخاوفها من امكانية انهيار عملية السلام التي كان السادات يمثل طرفاً أساسياً فيها، ونقلت عبر رسالة بعثت بها إلى الرئيس الأمريكي ريغان عن أسفها لفقدان الرئيس السادات وعن رغبتها في المحافظة على استقرار المنطقة وعدم الدخول في حالة جديدة من عدم الاستقرار(٤٧).

جدد الرئيس الأمريكي ريغان في ١٢ تشرين الأول ١٩٨١، طلبه لتاتشر بضرورة مشاركة قوات بريطانية في القوة متعددة الجنسيات في سيناء، لاسيما في ظل ازدياد حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وأكد على أهمية المشاركة البريطانية في هذه القوة لما لها من أهمية في تشجيع الدول الأخرى على المشاركة فيها(٤٨).

وفي ردها على طلب الرئيس الأمريكي، أوضحت تاتشر أن طلبه هذا يضع حكومتها في موقف

حرج للغاية أمام العالم العربي، وأن بلادها ما زالت تعاني من التبعات السلبية للسمعة السيئة التي خلفتها مسؤوليتها عن إصدار وعد بلفور، فضلاً عن المشاركة السابقة للقوات البريطانية على الأراضي الفلسطينية، وأنها غير مستعدة للتضحية بما وصلت إليه علاقات بلادها مع الدول العربية من تحسن، بعد أن قطعت شوطاً طويلاً لاستعادة هذه التحسن في العلاقات، التي ما تزال هشة وبحاجة إلى المزيد من تبادل الثقة، وإن الموافقة على الطلب الأمريكي حول المشاركة البريطانية في القوة متعددة الجنسيات في سيناء من شأنه أن ينسف كل تطور وتحسن وصلت إليه علاقات بلادها مع العالم العربي(٤٩).

وعلى الرغم من محاولة الحكومة البريطانية تجنب مشاركة قواتها في هذه القوة، لكن موقفها تغير تحت الضغط الأمريكي إلى المشاركة فيها إلى جانب ثلاث دول أوربية، هي كل من فرنسا وإيطاليا وهولندا خارج نطاق الأمم المتحدة، إذ أصدرت الدول الأوربية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨١ بياناً، أكدت من خلاله استعدادها للمشاركة في هذه القوة (٥٠). وهنا يمكن القول أنه كان للضغط الذي مارسته الإدارة الأمريكية على الحكومة البريطانية دوراً بارزاً في حسم موقف الحكومة البريطانية من قضية مشاركة قواتها القوة متعددة الجنسيات في سيناء.

وقد جاءت الموافقة البريطانية على المشاركة في هذه القوة بعد أن تلقى وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون ضمانات بهذا الخصوص من المسؤولين السعوديين خلال زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية(٥١)، فضلاً عن الضغط الأمريكي على الحكومة البريطانية بضرورة المشاركة في هذه القوة، لاسيما من وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ والإصرار على ضرورة المشاركة البريطانية في هذه القوة باعتبار أن المشاركة البريطانية هي شيء أساسي(٥٢).

وكان وزراء خارجية الدول الأوربية المشاركة في القوة متعددة الجنسيات قد أكدوا في بيانهم الذي أصدروه في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨١، بأن مشاركتهم في هذه القوة تلتقي مع رغبة دول المجموعة في السعي لتحقيق التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وحاجة الشعب الفلسطيني لممارسة حقه الكامل في تقرير المصير، في إشارة واضحة لربط مشاركتهم في القوة متعددة الجنسيات ببيان البندقية، وإن مشاركتهم جاءت متوافقة مع ما ورد في البيان الأوربي(٥٣).

**٣- موقف الحكومة البريطانية من ضم (إسرائيل) لمرتفعات الجولان ١٩٨١.**

تعد قضية احتلال (إسرائيل) للأراضي العربية إحدى القضايا الرئيسة التي يرتكز عليها الصراع العربي الإسرائيلي، التي تفاقمت مع قيام الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة سنة ١٩٦٧، التي أسفرت عن احتلال القوات الإسرائيلية لأجزاء عديدة من الأراضي العربية، ومن بينها مرتفعات الجولان من سوريا(٥٤).

وقد تأزمت الأوضاع بعد إعلان حكومة الليكود الإسرائيلية بزعامة مناحيم بيغن ضم مرتفعات الجولان إلى (إسرائيل) في ١٤ كانون الأول ١٩٨١، وتوسيع نطاق تطبيق الولاية القضائية والقانونية فضلاً عن الولاية الإدارية الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، محاولة فرض السيادة الإسرائيلية على

مرتفعات الجولان، وكان ذلك بناءً على اقتراح قدمه مناحيم بيغن إلى الكنيست الإسرائيلي، الذي بدوره وافق عليه في ١٤ كانون الأول ١٩٨١[٥٥].

وكان مناحيم بيغن عند طرحه لاقتراح ضم الجولان (لإسرائيل) في الكنيست الإسرائيلي، قد تذرع بعدة ادعاءات أبرزها، تاريخية وأمنية وسياسية وأخلاقية لتبرير هذا العمل، إذ ادعى أن سوريا ترفض الاشتراك في عملية السلام، وتقف إلى جانب الاتحاد السوفيتي في الصراع الدولي، فضلاً عن اتهامه للنظام السوري بدعم الإرهاب الدولي، والقضية الفلسطينية، وتأييده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وعلى الرغم من موافقة الكنيست الإسرائيلي على قرار الضم لكنه واجه موجة من الانتقادات من أحزاب المعارضة في الكنيست الإسرائيلي، التي لم تعارض قرار ضم مرتفعات الجولان (لإسرائيل)، وانما عارضت التوقيت الذي تم عبره الإعلان عن هذا القرار، وبالتالي لم تكن المعارضة لقرار الضم من حيث المبدأ بل من حيث التوقيت الذي كان يريده المعارضون[٥٦].

ومن الجدير بالذكر إن مناحيم بيغن قد استغل انشغال دول العالم بتطورات الأزمة البولندية (Polish Crisis)[٥٧]، لاسيما الدول الكبرى منها، لطرح مشروع القرار الذي تبنته حكومته على الكنيست الإسرائيلي، لضمان سرعة الموافقة على القرار ونفاده دون أي معارضة دولية تؤدي إلى إلغائه أو تعطيل مساره[٥٨].

واجه قرار الحكومة الإسرائيلية بضم مرتفعات الجولان إليها وفرض ولايتها القانونية والقضائية والإدارية عليها، ردود أفعال إقليمية ودولية واسعة انتقدت وأدانت هذا القرار، إذ وصفته الحكومة السورية بالخطوة العدوانية والخرق الواضح للقرارات الدولية، وطالبت مجلس الأمن الدولي بعقد جلسة طارئة من أجل مناقشة تداعيات القرار الإسرائيلي. وأدانت الحكومة المصرية القرار وعدته انتهاكاً صريحاً لاتفاقية كامب ديفيد، وأكدت على تداعياته السلبية على عملية السلام، في حين أعلنت الإدارة الأمريكية أن هذا القرار انتهاك صريح للقانون الدولي، وعدته مخالفاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢)، وعبرت عن قلقها من أي تغيير في وضع الجولان يأتي من جانب واحد[٥٩].

في ضوء ذلك تجسد موقف الحكومة البريطانية من قرار الحكومة الإسرائيلية بضم مرتفعات الجولان إليها، عبر عضويتها في دول المجموعة الأوربية، إذ أصدر وزراء خارجية دول المجموعة المجتمعين في لندن على هامش الدورة الخاصة لوزراء خارجية دول المجموعة بياناً في ١٥ كانون الأول ١٩٨١ على أثر إعلان الحكومة الإسرائيلية ضم مرتفعات الجولان. وقد ورد في البيان "**يأسف وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بشدة لقرار حكومة إسرائيل والكنيست بتوسيع نطاق القانون والولاية والإدارة الإسرائيلية ليشمل الأراضي السورية المحتلة في مرتفعات الجولان. إن هذا التمديد الذي يرقى إلى الضم، يتعارض مع القانون الدولي، وبالتالي فهو غير صالح في نظرنا. إن هذه الخطوة تمس بإمكانية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ولن يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد السعي من أجل البحث عن تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط التي لا نزال جميعاً ملتزمين بها**". وفي اليوم ذاته أعلنت رئيسة الحكومة البريطانية تاتشر في مجلس العموم البريطاني تأييد حكومتها لهذا

البيان الأوربي ورفضها القرار الإسرائيلي بضم الجولان[٦٠]. كما انتقدت رئيسة الحكومة البريطانية مارغريت تاتشر، خلال خطابها الذي ألقته أمام مجلس نواب اليهود البريطانيين ( Board of Deputies of British Jews)[٦١] في مساء يوم ١٥ كانون الأول ١٩٨١[٦٢]، قرار الحكومة الإسرائيلية بضم مرتفعات الجولان وتوسيع تطبيق نطاق الولاية القضائية والقانونية والإدارية على الأراضي السورية في الجولان، وعدته انتهاكاً للقانون الدولي، وأكدت خلال خطابها على إن هذه الخطوة التي أقدمت على اتخاذها الحكومة الإسرائيلية سيكون لها تداعيات سلبية على عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط[٦٣].

حرصت الحكومة البريطانية على متابعة أصداء وتداعيات القرار الإسرائيلي، وذلك عن طريق سفاراتها وقنصلياتها في دول العالم، إذ بعثت القنصلية البريطانية في مدينة جدة ببرقية إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ كانون الأول ١٩٨١، وصفت عبرها ردود الفعل في المملكة العربية السعودية، والبيان الذي أصدره مجلس الوزراء السعودي لإدانة القرار الإسرائيلي بضم مرتفعات الجولان[٦٤].

وسلطت السفارة البريطانية في مصر الأضواء على تداعيات القرار الإسرائيلي على الحكومة المصرية، عبر برقية بعثتها إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ كانون الأول ١٩٨١، وصفت فيها ردة فعل الحكومة المصرية، لاسيما الرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي انتقد القرار الإسرائيلي ووصفه بأنه يمثل تهديداً للسلام في الشرق الأوسط، ووجه وزير الخارجية المصري كمال حسن علي[٦٥] سفير بلاده في (إسرائيل) بإبلاغ الحكومة الإسرائيلية رفض الحكومة المصرية القرار الإسرائيلي بضم مرتفعات الجولان[٦٦].

وفي الإطار نفسه، ايدت الحكومة البريطانية موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرافض للقرار الإسرائيلي بضم الجولان، وذلك عبر برقية بعثها وزير الخارجية اللورد كارينغتون في ١٦ كانون الأول ١٩٨١ إلى سفارة بلاده في واشنطن، طالب فيها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة الضغط على (إسرائيل) من أجل التخلي عن قرار ضم مرتفعات الجولان إليها، لما لهذه الخطوة من آثار سلبية على السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على التأثير على القرار الإسرائيلي لارتباطها بعلاقات جيدة مع (إسرائيل)[٦٧].

وأكد المندوب البريطاني في مجلس الأمن الدولي السير أنطوني بارسونز ( Sir Anthony Parsons)[٦٨]، عبر بيان ألقاه خلال مناقشة المجلس لتداعيات قضية ضم (إسرائيل) لمرتفعات الجولان في ١٦ كانون الأول ١٩٨١، قلق حكومته من القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية وصادق عليه الكنيست الإسرائيلي، وعده بمثابة تهديداً خطيراً لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وإن مرتفعات الجولان هي أراضي سورية احتلتها (إسرائيل) منذ حرب ١٩٦٧، وليس هناك أي شرعية لقرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع تطبيق نطاق الولاية القضائية والقانونية والإدارية (لإسرائيل) على مرتفعات الجولان، كون ذلك الإجراء يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، الذي أكد على

عدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن الدولي السابقة، لاسيما القرار رقم (٢٤٢)[٦٩].

وأكد اللورد كارينغتون خلال ترأسه لمجلس المجموعة الأوربية بستراسبورغ في ١٧ كانون الأول ١٩٨١، عزم الدول الأوربية على أداء دورها لإيجاد سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط، وأضاف قائلاً "**لقد رأينا إن التوصل إلى السلام في الشرق الأوسط صار أكثر تعقيداً في الآونة الأخيرة بسبب قرار الحكومة والكنيست في إسرائيل تطبيق القوانين الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وهو إجراء تأسف له دول المجموعة الأوربية العشر**"[٧٠].

أيدت الحكومة البريطانية مشروع قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٤٩٧)[٧١] في ١٧ كانون الأول ١٩٨١، الذي تضمن رفض المجلس لقرار الحكومة الإسرائيلية ضم مرتفعات الجولان السورية، في ظل اتفاق وترحيب دوليين لقرار المجلس ورفض إسرائيلي لهذا القرار، إذ أيدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية القرار على الرغم من علاقتها الوثيقة ب(إسرائيل)، وقد أكد المجلس في قراره على رفضه اكتساب الأراضي بالقوة استناداً إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقرارات السابقة لمجلس الأمن الدولي، وعدَ القرار الإسرائيلي بضم الجولان باطلاً وليس له أي أثر قانوني على الصعيد الدولي، وطالب المجلس في قراره الحكومة الإسرائيلية الإسراع بإلغاء قرار ضم الجولان، كما أعلن المجلس سريان مفعول أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩[٧٢]، والمتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب على الأراضي السورية التي تحتلها (إسرائيل) منذ حزيران ١٩٦٧[٧٣].

وكان مجلس الأمن الدولي قد أمهل الحكومة الإسرائيلية مدة أسبوعين لتطبيق ما ورد بالقرار من التزامات عليها، وفي حال عدم امتثالها يعقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة لبحث اتخاذ الإجراءات المناسبة استناداً لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة[٧٤].

رفضت الحكومة الإسرائيلية الالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٤٩٧)، وأصيبت علاقاتها الدولية بالتوتر، لاسيما علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الحكومة البريطانية[٧٥].

ولعل موافقة الإدارة الأمريكية على مشروع قرار مجلس الأمن الدولي، بشأن قرار الحكومة الإسرائيلية ضم مرتفعات الجولان، قد جاءت بسبب عدم تضمن نصوص القرار أي عقوبات تطال (إسرائيل)، الأمر الذي عزز موقف الحكومة البريطانية في تأييد مشروع القرار، لعدم الخروج عن النسق الأمريكي والمحافظة على التحالف بين الدولتين، فضلاً عن ضمان عدم أثارة مشاعر الدول العربية وكسب عداوتها.

**الخاتمة:**

مما تقدم يمكن القول، أن الحكومة البريطانية قد حرصت على إتباع سياسة متوازنة في تعاطيها مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أبدت تأييدها للجانب العربي وانتقادها للجانب الإسرائيلي في أكثر من مناسبة، لاسيما المشاركة البريطانية بقوات حفظ السلام في سيناء، ودعمها لتزويد المملكة

العربية السعودية بالأسلحة المتطورة، كطائرات الأواكس الأمريكية الصنع، فضلاً عن رفض قرار الحكومة الإسرائيلية بضم مرتفعات الجولان السورية إليها، لكن هذا التأييد من الحكومة البريطانية للجانب العربي ارتبط بعدم ألحاق الضرر ب(إسرائيل)، والمتمثلة بفرض عقوبات عليها استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، والتي طالما طالب بها الجانب العربي، وكأن هناك سقفاً للاحتجاج والنقد تم الالتزام به من الحكومة البريطانية في مواقفها مع الحكومة الإسرائيلية، وهو الأمر الذي يتوافق مع تحالف الحكومة البريطانية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي (إسرائيل).

**الهوامش**:

(١) ملك المملكة العربية السعودية، ولد في الرياض سنة ١٩٢٢، عُين وزيراً للمعارف سنة ١٩٥٣، ومن ثم وزيراً للداخلية سنة ١٩٦٣، أصبح سنة ١٩٧٥ ولياً للعهد ونائباً أول لرئيس مجلس الوزراء في عهد الملك خالد بن عبد العزيز، بويع ملكاً للمملكة العربية السعودية في ١٤ حزيران ١٩٨٢ أثر وفاة شقيقه الملك خالد. ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٣، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٣، ص٨٥٨-٨٥٩.

(٢) باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، ط١٠، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص٦٠٣.

(٣) (١٩٢٠-١٩٩٢) دبلوماسي أمريكي من أصول لبنانية مارونية، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة كاليفورنيا، بدأ العمل في وزارة الخارجية الأمريكية سنة ١٩٤٩، وتدرج في الوظائف الدبلوماسية حتى شغل منصب نائب وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا من ١٩٧٤-١٩٧٦، برز اسمه في أحداث غزو (إسرائيل) للبنان سنة ١٩٨٢ وأشرف على وقف إطلاق النار سنة ١٩٨٢ وخروج الفلسطينيين من لبنان. ينظر:

Spencer C. Tucker and Others, the Encyclopedia of the Arab-Israeli Conflict, Political, Social, and Military History, Vol. II, ABC- CLIO, Inc, California, 2008, p410-411.

(٤) أزمة اندلعت نتيجة قيام سوريا بنشر صواريخ نوع (سام ٦ وسام٧) مضادة للطائرات في البقاع اللبناني يوم ٢٩ نيسان ١٩٨١، رداً على اسقاط طائرتين سوريتين قبل يوم واحد واعتبرت (إسرائيل) هذا الاجراء خرقاً جديداً للوضع في لبنان، وهددت بأجراء سريع لتدمير هذه الصواريخ اذا لم تسرع سوريا في سحبها. ينظر : كريم بقرادوني، السلام المفقود عهد الياس سركيس ١٩٧٦-١٩٨٢، ط٥، عبر الشرق للمنشورات، بيروت، ١٩٨٤، ص١١٥.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

(5) Azriel Bermant, Margaret Thatcher and the Middle East, Cambridge University Press, New York, 2016, P٨٧.

(٦) تألف المشروع من ثمانية نقاط هي:-

١- انسحاب (إسرائيل) من جميع الاراضي العربية التي احتلت في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢- إزالة المستعمرات التي أقامتها (إسرائيل) في الأراضي العربية بعد العام ١٩٦٧.

٣- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤- تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة انتقالية تحت اشراف الامم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر.

٦- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨- تقوم الامم المتحدة وبعض الدول الاعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ. ينظر: منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧– ١٩٨٢، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣، ص٢٠٤.

(٧) للمزيد حول ردود الأفعال العربية على مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز للسلام. ينظر: عبد الرزاق خلف محمد الطائي، مبادرات السلام السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ١٥، ص٣٠٤-٣٠٦.

(٨) باسم ريحان مغامس الشميساوي، الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٣، ١٣٤-١٣٥.

(٩) (١٩١٣-١٩٩٢) اشكنازي من يهود روسيا، انتقلت عائلته إلى بولندا هرباً من القتال بين الجيشين الروسي والألماني في أثناء الحرب العالمية الأولى، درس القانون في جامعة وارسو، انتمى إلى منظمة الأرغون سنة ١٩٤٣، عمل في المعارضة السياسية بعد تأسيس (إسرائيل) ١٩٤٨-١٩٧٧، وصل إلى رئاسة الوزراء بعد فوز حزبه الليكود سنة ١٩٧٧، وقع مع السادات اتفاقيات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨، ومن ثم معاهدة سلام بين مصر و(إسرائيل) سنة ١٩٧٩. ينظر:

Spencer C. Tucker and Others, Op. Cit., Vol. I, P201-203.

(١٠) (١٩١١-٢٠٠٤) الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في تامبيكو بولاية إلينوي الأمريكية، درس الاقتصاد وعلم الاجتماع، أصبح مذيعاً رياضياً بعد التخرج، ثم فاز بعقد في هوليود سنة ١٩٣٧ كممثل ثانوي،

وظهر في ٥٣ فيلماً سينمائياً، دخل الحياة السياسية بعد انتخابه سنة ١٩٦٦ حاكماً لولاية كاليفورنيا، ثم أُعيد انتخابه في سنة١٩٧٠، فاز سنة١٩٨٠ بانتخابات الرئاسة الأمريكية، تعرض بعد ٦٩ يوماً على انتخابه لمحاولة اغتيال. ينظر:

Rodney P. Carlisle, Encyclopedia of politics, the left and the right, Vol. II, Sage Publications, London, 2005, P832-835.

(11) Azriel Bermant, Op. Cit., P72.

(١٢) سياسي ودبلوماسي بريطاني، ينتمي إلى الجناح الليبرالي في حزب المحافظين، ولد سنة ١٩١٩ وسط أسرة ارستقراطية، تسلم عدة مناصب إدارية وعسكرية، أصبح سنة ١٩٥٩مندوبا سامياً لبلاده في أستراليا، ومن ثم عُين قائداً للبحرية، وشغل عدة حقائب وزارية أبرزها الدفاع سنة ١٩٧٠، والطاقة سنة ١٩٧٤، والخارجية أثناء تولي مارغريت تاتشر رئاسة الوزراء سنة ١٩٧٩، أصبح سنة ١٩٨٤ أميناً عاماً لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ينظر:

Kevin Theakston, British foreign secretaries since 1974, Taylor and Francis Library, London, 2004, P119-130.

(13) M.T.F.A., CAB 128/71, Minutes of Full Cabinet CC(81) 29 th Parliamentary Affairs, Namibia, Israel, Lebanon, Gibraltar, Spain, Ottawa Economic Summit, EC Affairs, 1981 Public Expenditure, London, 23 July 1981, Secret, declassified 2011.

(14) Ibid.

(١٥) (١٩٢٥– ٢٠١٣) مارغريت هيلدا روبرتس، من مقاطعة لينكولنشاير (Lincolnshire) شرق إنكلترا، أنهت دراستها الابتدائية ومن ثم الثانوية لتلتحق بإحدى كليات جامعة أكسفور عبر منحة دراسية قدمت لها، أنتمت لحزب المحافظين سنة ١٩٤٨، في سنة ١٩٧٤ أصبحت زعيمة للحزب، شغلت منصب رئاسة وزراء بريطانيا لثلاث دورات متتالية ١٩٧٩–١٩٩٠. ينظر:

Margaret Thatcher, The Path to Power, publishers Harper Collins, London, 1995, P4.

(16) Azriel Bermant, Op. Cit., P73.

(١٧) للمزيد حول القرار (٢٤٢). ينظر: حسن نافعة، مصر والصراع العربي– الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٤٥.

(18) Sarah Scott, British foreign Policy Towards Syria Its Importance, Its Distinctiveness and its Relations to the Policy of other actors in the region, Unpublished thesis partial for the degree of PhD, University of St Andrews, 2016, P156.

(١٩) (١٩٢٤– ٢٠١٠) عسكري أمريكي وسياسي جمهوري، درس في الأكاديمية العسكرية الأمريكية وتخرج منها سنة ١٩٤٧، التحق بجامعة جورج تاون ونال شهادة الماجستير في العلاقات الدولية سنة ١٩٦١، عين سنة ١٩٦٤مساعداً لوزير الدفاع ، رقي إلى رتبة عميد سنة ١٩٦٩ ثم إلى رتبة جنرال سنة ١٩٧٢، أصبح قائداً لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ١٩٧٤–١٩٧٩، ثم وزيراً للخارجية في عهد الرئيس رونالد ريغان ١٩٨١–١٩٨٢. ينظر:

John Taylor, The Hutchinson Encyclopedia of Modern Political Biography, Helicon Publishing New Mill, United kingdom, 2005, P412;

ايلين مطر محمد السعيد، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٣–١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٣، ص١٨٧.

(٢٠) هارفي سيشرمان، دور أوربا في الشرق الأوسط أوهام وحقائق، مجلة المنار، العدد ١٠، ١٩٨٥، ص٢٢٧.

(21) Alexander Haig, Caveat, Macmillan, New York, 1984, P167-191.

(٢٢) صحيفة القبس، الكويت، العدد ٣٣٦٠، ١٨ أيلول ١٩٨١.

(٢٣) (Airborne Warning and Control System)، طائرات مزودة بنظام إنذار وتحكم محمول جواً، لها القدرة على مراقبة وتتبع جميع الطائرات التي تطير داخل دائرة نصف قطرها ٢٠٠ ميل، مع إمكانية تتبع ٢٥٠ طائرة في وقت واحد، ظهر هذا النوع من الطائرات خلال الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٤ وتم تطويرها فيما بعد. ينظر:

Christopher H. Sterling, Military Communications: From Ancient Times to the 21st Century, ABC-CLIO, California, 2008, P7.

(24) M.T.F.A., THCR 5/1/5/113, Press Conference in Kuwait, Kuwait, 28 September 1981, declassified 2011.

(25) Alexander Haig, Op. Cit., P184.

(26) M.T.F.A., THCR 5/1/5/113, Press Conference in Kuwait, Kuwait, 28 September 1981, declassified 2011.

(27) Azriel Bermant, Op. Cit., P71.

(٢٨) (European Economic Community) وتسمى أيضاً بالسوق الأوربية المشتركة، تأسست بموجب معاهدة روما سنة ١٩٥٧، من أجل تحقيق الوحدة الكمركية والاقتصادية في أوربا، دخلت المعاهدة حيز التنفيذ سنة ١٩٥٨، تألفت من ست دول هي: فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ، انضمت بريطانيا إليها سنة ١٩٧٣، واختيرت العاصمة البلجيكية بروكسل مقراً لها. ينظر: بان ثامر العاني، السوق الأوربية المشتركة ١٩٦٤–١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص٩١–٩٢؛ أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨، ص٦٥٢–٦٥٣.

(29) The Times, London, No. 61055, 14 October 1981.

(٣٠) هارفي سيشرمان، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(31) Azriel Bermant, Op. Cit., P76.

(32) M.T.F.A., Reagan Library, NSA Head of State File Thatcher, Cables [1] Box 34, ,Middle East, Reagan letter to Thatcher peace process, London, 1 December 1981, Secret, declassified 2000.

(33) M.T.F.A., Thatcher Archive COI transcript Joint Press Conference with Italian Prime Minister Giovanni Spadolini, London, 9 November 1981.

(34) The Times, London, No. 61073, 4 November 1981.

(35) The Times, London, No. 61074, 5 November 1981.

(36) Azriel Bermant, Op. Cit., P71.

(٣٧) (١٩٢٩–٢٠٠٤) سياسي فلسطيني من مواليد القدس، درس الهندسة في القاهرة وأسس فيها الاتحاد الوطني لطلبة فلسطين، أسس في الكويت حركة فتح للتحرير الوطني، في سنة ١٩٦٩ ترأس منظمة التحرير الفلسطينية، شارك في الحرب الاهلية اللبنانية، واجه القوات المارونية ثم القوات السورية، وقع سنة ١٩٩٣ اتفاق اوسلو مع (إسرائيل)، في ١٢ شباط ١٩٩٦ انتخب رسميا للرئاسة الفلسطينية. ينظر: باسم ريحان مغامس الشميساوي، المصدر السابق، ص٤١.

(٣٨) حاتم خليل أحمد السطري، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية (١٩٧١–١٩٩٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، ٢٠١٦، ص١٢٢–١٢٣.

(٣٩) صحيفة القبس، الكويت، العدد ٣٤٢٦، 25 تشرين الثاني ١٩٨١.

(٤٠) حاتم خليل أحمد السطري، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٤١) (Multinational Force and Observers in the Sinai)، قوة دولية تشكلت على أثر رفض الأمم المتحدة تشكيل قوة دائمة لحفظ السلام في سيناء بين مصر و(إسرائيل)، ومراقبة إنسحاب القوات الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء أستناداً إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ويقع مقر هذه القوة في العاصمة الإيطالية روما ولها ممثليات في كل من القاهرة وتل أبيب، ولديها أكثر من ثلاثين موقعاً للمراقبة ممتدة على طول شبه جزيرة سيناء، شكلت من عدة دول أبرزها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا وكولومبيا وفيجي ونيوزيلندا وغيرها. ينظر:

Spencer C. Tucker and Others, Op. Cit., Vol. I, p708-709.

(42) M.T.F.A., Reagan Library, NSA Head of State File Thatcher, Cables [1] Box 34, Middle East, Reagan letter to Thatcher, Sinai Multinational Force, Washington, 1 October 1981, declassified 2000.

(43) Sarah Scott, Op. Cit., P152.

(44) Azriel Bermant, Op. Cit., P73.

(٤٥) هارفي سيشرمان، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٤٦) عصام عبد الفتاح، أيام السادات تاريخ غامض وعلاقات شائكة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٦٩-١٧٧.

(47) M.T.F.A., THCR 3/1/16, Message from British Prime Minister Margaret Thatcher to US President Ronald Reagan, assassination of President Sadat, London, 9 October 1981, No. T140/81.

(48) M.T.F.A., PREM19/532, Middle East, Record of conversation No. 10 Margaret Thatcher and Ronald Reagan Sinai Multinational Force, London, 12 October 1981, Confidential, No. f130, declassified 2011.

(49) Ibid.

(٥٠) نادية محمود محمد مصطفى، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٤٢-١٤٤.

(٥١) جمال عبد الجواد، السياسة الأوربية والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية، العددان ٣٣-٣٤، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٥٨.

(52) M.T.F.A., PREM19/532, Middle East, Haig message to Carrington The need for British participation in the power of Sinai multinational, Washington, 27 October 1981, Confidential, No. f71, declassified 2011.

(53) Sarah Scott, Op. Cit., P154.

(٥٤) هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي١٩٦٧-١٩٧٣، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٢١١.

(٥٥) أسماء غازي نصار، حزب الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن (١٩٧٣- ١٩٨٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، ٢٠١٦، ص٩٠.

(٥٦) م. ع. ر. ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٢٤، بيروت، ١٩٨٢، ص١٢١-١٢٢.

(٥٧) أزمة سياسية واقتصادية شهدتها بولندا منذ سنة ١٩٨٠ حتى سنة ١٩٨٢، بلغت ذروتها في ١٢ كانون الأول ١٩٨١عندما أعلنت الحكومة البولندية الموالية للاتحاد السوفيتي الأحكام العرفية في البلاد ونقلت السلطة إلى مجلس عسكري، على أثر تفاقم الأحداث نتيجة الإضرابات العمالية التي قادتها حركة تضامن المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، إذ تُعد الأزمة البولندية أحد ميادين الصراع العالمي المتمثلة بالحرب الباردة. للمزيد حول الأزمة البولندية ينظر: احسان علي الشمري، موقف بريطانيا من التطورات السياسية في بولندا ١٩٨٠-١٩٨٣، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد ٦١، ٢٠١٧، ص٨٦-٩٠؛

Mark Kramer, Soviet Deliberations during the Polish Crisis, 1980-1981, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, 1999, p8.

(58) Azriel Bermant, Op. Cit., P78.

(٥٩) صحيفة القبس، الكويت، العدد ٣٤٤٦، ١٥ كانون الأول ١٩٨١.

(60) M.T.F.A., Hansard HC 15/149/52, House of Commons, London, 15 December 1981.

(٦١) مجلس يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة ١٧٦٠، عندما أرتقى الملك جورج الثاني العرش، إذ تقدمت طائفة من اليهود السفاريم بكلمة ولاء أليه، أمتعض اليهود الإشكنازيون من هذه المبادرة الفردية، فتقرر سنة ١٨٥٣ تنظيم كيان الطائفتين بقانون عبر تأسيس مجلس مشترك، اعترفت به الحكومة البريطانية، يتألف المجلس من نحو ٤٠٠ عضو يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات، ويجتمعون مرة واحدة في الشهر، ويمثل رئيس الحاخامين الجهة الدينية في المجلس، ومن أبرز الشخصيات التي تولت رئاسة المجلس جريفيل جانر وشنراير لغنبرغ. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٤٤٣-٤٤٤.

(62) M.T.F.A., THCR 5/1/5/128, Speech Margaret Thatcher to Board of Deputies of British Jews, London, 15 December 1981.

(63) Azriel Bermant, Op. Cit., P78.

(64) M.T.F.A., PREM 19/843, Middle East, British Consulate in Jeddah to the British Foreign Office, Israel and the Golan Heights, the Saudi statement, Jedda, 15 December 1981, Confidential, No. f283, declassified 2012.

(٦٥) عسكري وسياسي مصري من مواليد ١٩٢١، شارك في أغلب الحروب العربية مع (إسرائيل) ١٩٤٩ و١٩٦٧ و١٩٧٣، عُين سنة ١٩٧٥ رئيساً لجهاز المخابرات، ثم عينه السادات وزيراً للدفاع سنة ١٩٧٨، فوزيراً للخارجية سنة ١٩٨٠، كُلف من قبل الرئيس مبارك بمهمة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وتولى رئاسة الحكومة سنة ١٩٨٤ حتى استقالته سنة ١٩٨٥. ينظر: فراس البيطار، المصدر السابق، ج٣، ص٩٠٢.

(66) M.T.F.A., PREM 19/843, Middle East, Telegram British Embassy in Cairo to the British Foreign Office, on Egyptian reaction to the annexation of the Golan, Cairo, 15 December 1981, Confidential, No. f284, declassified 2012.

(67) M.T.F.A., PREM 19/843, Middle East, Telegram Carrington to British Embassy in Washington on the American reaction to the annexation of the Golan, Washington, 16 December 1981, Confidential, No. f274, declassified 2012.

(٦٨) كاتب ودبلوماسي بريطاني، عمل في وزارة الخارجية ومثل بلاده في عدة عواصم، عُين سفيراً لبريطانيا في طهران ١٩٧٤–١٩٧٩، ومن ثم أصبح ممثلاً لبلاده في الأمم المتحدة ١٩٧٩–١٩٨٢، عينته رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر مستشاراً للشؤون الخارجية ١٩٨٢–١٩٨٣، توفي في ١٢ آب ١٩٩٦. ينظر: عبد المنعم سعيد ومنار الشوربجي، لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ١٩٩٦، ص٩.

(69) M.T.F.A., PREM 19/843, Middle East, Telegram Delegate of Britain UN Security Council Sir Anthony Parsons to the British Foreign Office, Statement of Parsons, New York, 17 December 1981, Confidential, No. f267, declassified 2012.

(70) The Times, London, No. 61111, 18 December 1981.

(71) Resolutions and Decisions of the Security Council ١٩٨١, Official Records, Thirty- Sixth Year, New york, ١٩٨٢, P٦.

(٧٢) للمزيد حول اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الموقعة بتاريخ ١٢ آب ١٩٤٩. ينظر: شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة، ط٦، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٩١–١٩٦.

(٧٣) صحيفة القبس، الكويت، العدد ٣٤٥٠، ١٩ كانون الأول ١٩٨١.

(74) M.T.F.A., PREM 19/843, Middle East, Telegram Delegate of Britain UN Security Council Sir Anthony Parsons to the British Foreign Office, text of draft resolution Security Council About Golan Heights, New York, 17 December 1981, Confidential, No. f265, declassified 2012.

(75) The Times, London, No. 61113, 21 December 1981.

العدد ٤٤ د – المجلد ٤٤ – كانون الأول لسنة ٢٠١٩

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية